مصر/السودان:

اللاجئون وطالبو اللجوء
يتعرضون للانتهاكات،
معاملة وحشية
واختطاف للحصول
على الفدية واتجار
بالبشر

منظمة العفو
الدولية

مطبوعات منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2013

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية
Amnesty International Publications
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom
www.amnesty.org/ar

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2013

رقم الوثيقة: AFR04/001/2013
اللغة الأصلية: الإنجليزية
الطباعة: الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة
لا يجوز نشر، أو تسجيل، أو تخزين، أو نقل، أو نسخ أي جزء من هذه المطبوعة، بأية وسيلة ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، دون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

منظمة العفو الدولية هي حركة عالمية للدفاع عن حقوق الإنسان، لديها ما يربو على 3 ملايين من الأعضاء والمؤيدين في ما يزيد عن 150 بلداً وإقليماً في جميع أرجاء العالم. وتتطلع المنظمة إلى بناء عالم يتمتع فيه كل فرد بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وفي غيره من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وتقوم المنظمة بأبحاث وحملات وأنشطة للدعاية وحشد الجهود من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. والمنظمة مستقلةٌ عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية والمصالح الاقتصادية والعقائد الدينية. وتعتمد المنظمة في تمويلها أساساً على مساهمات وتبرعات أعضائها وأنصارها.

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

خريطة لمسار الاتجار بالأشخاص 5

1. مقدمة 6

2. عمليات الاختطاف من أجل الفدية في شرق السودان 7

3. انعدام الأمن والأمان في مخيمات شجارب 9

4. الاتجار عبر الحدود 10

5. الأسر والمعاملة الوحشية في سيناء 11

6. توصيات 15

السودان 15

مصر 16

إريتريا 17

إسرائيل 17

التعاون الإقليمي 18

الهوامش 19

خريطة لمسار الاتجار بالأشخاص

لا تعني الأسماء وخطوط الحدود الموجودة في الخريطة تبني منظمة العفو الدولية لها.

1. مقدمة

تساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق بالغ بشأن سلامة وأمن اللاجئين وطالبي اللجوء الأسرى في شبه جزيرة سيناء، بمصر، عقب اختطافهم من مخيمات "شجارب" للاجئين أو جوارها في شرق السودان. ففي سيناء، يخضع هؤلاء لعنف وحشي ولمعاملة لاإنسانية أثناء محاولات انتزاع الفدية من عائلاتهم.

وقد تلقت منظمة العفو الدولية تقارير عديدة منذ 2011 حول عمليات اختطاف لأشخاص يقيمون في مخيمات "شجارب"، إضافة إلى مزيد من حوادث الاختطاف التي وقعت في يناير/كانون الثاني من هذه السنة. ومعظم من اختطفوا نقلوا قسراً إلى خارج السودان وعبر الحدود إلى مصر، وفي معظم الأحيان إلى مناطق في سيناء. وتذكر أغلبية المختطفين أنه يتم بيعهم فيما بين مجموعات إجرامية مختلفة على طول الطريق.

وفي سيناء، يحتجز هؤلاء كرهائن من أجل ابتزاز أقاربهم لدفع الفدية. وطبقاً لشهادات ومعلومات تلقتها منظمة العفو الدولية، يُخضع هؤلاء أثناء أسرهم لأعمال عنف بالغة القسوة والوحشية، بما في ذلك اغتصاب الرجال والنساء، ولأشكال أخرى من العنف الجنسي. ومصير بعض من لا يستطيعون دفع الفدية هو القتل. ويفارق البعض الحياة نتيجة لسوء المعاملة أو لشدة قسوة الظروف التي يحتجزون فيها.

وفي يناير/كانون الثاني 2013، أشعلت حوادث الاختطاف من مخيمات "شجارب" فتيل أعمال عنف بين اللاجئين الغاضبين بسبب استمرار الجرائم، وبين أفراد من قبيلة "الرشايدة"، الذين يتحدث كثيرون من الضحايا ومن المقيمين في المخيمات، عن أنهم مسؤولون عن أعمال الخطف. فلما يزيد عن سنتين، ظلت أعمال خطف اللاجئين وطالبي اللجوء تحدث من داخل ومن جوار "شجارب"- التي تضم مجموعة من ثلاثة مخيمات للاجئين في شرق السودان، بالقرب من الحدود مع إريتريا. وقد تلقت منظمة العفو الدولية العديد من التقارير التي تتحدث عن أعمال خطف لطالبي لجوء وصلوا حديثاً إلى الأراضي السودانية المحاذية للحدود مع إريتريا وإثيوبيا.

وأغلبية الضحايا هم من اللاجئين وطالبي اللجوء الإريتريين، الذين يشكلون الأغلبية العظمى من سكان مخيمات "شجارب". [1] وبين الضحايا كذلك عدد من اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين الإثيوبيين. وتشير التقارير إلى أن بينهم كذلك عدد صغير من السودانيين. وتتم عمليات الاختطاف، حسبما ذكر، على أيدي شبكات إجرام تتألف من رجال قبائل محلية، وغالباً بمساعدة من أفراد إريتريين وبتواطؤ أو تورط من جانب منتسبين فاسدين لأجهزة الأمن السودانية. [2] وثمة مزاعم بتورط موظفين إريتريين أيضاً في تهريب الأشخاص من إريتريا إلى السودان ومصر. [3]

إن هذا التقرير الموجز لا يغطي جميع جوانب هذه الحالة المعقدة للغاية، ولكنة يطرح بعض بواعث القلق المركزية المتعلقة بحقوق الإنسان وبالانتهاكات القاسية التي يواجهها اللاجئون وطالبو اللجوء في السودان ومصر، كما يتضمن توصيات بشأن الجهود الحيوية والعاجلة التي يتعين بذلها لوضع حد لهذه الجرائم.

2. عمليات الاختطاف من أجل الفدية في شرق السودان

طبقاً لمعلومات تلقتها منظمة العفو الدولية، اختطفت امرأتان، إحداهما إثيوبية والأخرى إريترية، مساء 21 يناير/كانون الثاني 2013، وهما في طريق عودتهما إلى المخيم عقب زيارة لصديقة لهما في المستشفى في بلدة بالجوار. وكانت المرأتان تسافران في وسيلة النقل المحلية- المعروفة باسم "الكارو"- عندما أوقفهما رجال مسلحون واحتجزوهما. ويعتقد سكان المخيم أن المسلحين الذين أوقفوا العربة اختطفوهما. وفي الصباح التالي، في 22 يناير/كانون الثاني 2013، خرجت امرأتان تعيشان في مخيمات "شجارب" للذهاب إلى الكنيسة، ولكنهما لم تصلا إلى وجهتهما. ويعتقد سكان المخيم أنهما اختطفتا أيضاً.

وتلقت منظمة العفو الدولية تقارير عن عمليات اختطاف لأفراد يُفقدون من مخيمات "شجارب" والمنطقة المحيطة بها منذ أوائل 2011. وتشير التقارير إلى أنه بالإضافة إلى عمليات الاختطاف لأشخاص يتنقلون داخل المخيم ومحيطه، يختطف أشخاص أيضاً من بيوتهم داخل المخيم. فقد تحدث مقيمون في المخيمات عن سماعهم صرخات في الليل، قالوا إنهم اكتشفوا لاحقاً أنها قد صدرت عن طالبي لجوء ولاجئين في أكواخ مجاوره كان رجال من قبيلة "الرشايدة" يحاولون اختطافهم. ووردت تقارير عديدة أيضاً عن أفراد اختطفوا في المنطقة القريبة من الحدود، إما قبل وصولهم إلى المخيمات أو عقب مغادرتهم لها، بحثاً عن حماية أفضل وفرص اقتصادية لا يجدونها في المخيمات. وتلقت منظمة العفو الدولية تقارير عن أشخاص أمسك بهم بالقرب من مركز الاستقبال التابع "للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" (المفوضية السامية للاجئين) في مدينة كسلا.

وتتحدث "المفوضية السامية للاجئين" عن أن حوادث الاختطاف قد تزايدت في شرق السودان خلال السنتين الأخيرتين. وقد تحققت المفوضية العليا في 2011 و2012 من 396 حالة اختطاف جرى الإبلاغ عنها على طول المناطق الحدودية وفي مخيمات اللاجئين، وعقب مغادرة المختطفين المخيمات إلى الخرطوم وما بعد ذلك. وفي 2012، ذكرت المفوضية السامية أن مكتبها لشرق السودان في كسلا يتلقى تقارير بشأن ما بين 30 و50 حالة في الشهر لأشخاص ادعوا أنهم اختطفوا على الحدود ما بين إريتريا والسودان.[4] بيد أن المفوضية السامية تحدثت كذلك عن عدم وجود بيانات إحصائية شاملة ودقيقة لحوادث الاختطاف هذه. ولا يجري الإبلاغ عن حوادث الاختطاف التي تقع بالقرب من الحدود أو عقب مغادرة طالبي اللجوء مخيمات "شجارب" إلا إذا تمكن الأشخاص من الضحايا أو الشهود في هذه الحوادث من تجنب الاختطاف والوصول أو العودة إلى "شجارب" للإبلاغ عما حدث.

وكثيراً ما تكون البلاغات التي تتلقاها المفوضية السامية فعلياً معلومات جرى نقلها من شخص إلى شخص ليصل عدد من تناقلوها إلى أربعة أشخاص. ومن الصعب التحقق من المعلومات ما لم يخلَ سبيل الضحايا ويبقوا في السودان. ولذا فمن المرجح أن يكون العدد الحقيقي لمن اختطفوا من شرق السودان أكبر بكثير من العدد الذي جرى التحقق منه.

وتشير المعلومات الصادرة عن "المفوضية السامية" و"المنظمة الدولية للهجرة" إلى أن من يصلون حديثاً من طالبي اللجوء يواجهون مخاطرة كبيرة بأن يختطفوا بالقياس لمن عاشوا في المخيمات لفترات زمنية أطول. فالواصلون حديثاً أشد ميلاً، وفق ما ذكر، إلى عدم البقاء ضمن حدود المخيمات؛ وفي السنوات الأخيرة، يحاول

العديد منهم مغادرة المخيمات حالما يحصلون على الوثائق الثبوتية للجوء. وأبلغ مصدر محلي منظمة العفو الدولية أن العديد من الضحايا هن من الشابات. وتشمل قائمة الضحايا أيضاً أطفالاً غير مصحوبين بقريب راشد.

وأبلغ العديد من ضحايا الاختطاف والاتجار، ممن نقلوا إلى سيناء وتم تحريرهم ودخلوا إسرائيل لاحقاً -أبلغوا منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية أن أعضاء في قوات الأمن السودانية المتمركزة على المناطق الحدودية بين إريتريا والسودان كانوا متورطين في تسليمهم أو بيعهم للمهربين، أو تغاضوا عما يحدث عندما جرى اختطافهم. [5] زد على ذلك، فقد أبلغ مقيمون في المخيمات منظمة العفو الدولية أنهم يخشون طلب المساعدة من "جهاز الأمن والمخابرات الوطني" السوداني في المخيمات، نظراً لعدم ثقتهم بالدور الذي يلعبه أفراد الجهاز في عمليات الاختطاف.

وفي تقريره لشهر يوليو/تموز 2012، قام "فريق الرصد التابع للأمم المتحدة الخاص بالصومال وإريتريا" بتوثيق تورط موظفين إريتريين رسميين، بما في ذلك بعض كبار القادة العسكريين، في تهريب أشخاص من إريتريا إلى السودان، وبعد ذلك إلى مصر. [6]

3. انعدام الأمن والأمان في مخيمات شجارب

عقب حوادث 21 و22 يناير/كانون الثاني، استخدم عدد من اللاجئين وطالبي اللجوء في المخيم العصي لمهاجمة أفراد من قبيلة "الرشايدة" المحلية كانوا موجودين في السوق المحلية للمخيمات، بعد أن استشاطوا غضباً بسبب تكرار عمليات الاختطاف وشعورهم بالقلق من انعدام الأمان. ويجري الحديث على نطاق واسع بأن رجال قبيلة "الرشايدة" هم المسؤولون عن أعمال الخطف.[7] ورداً على الهجوم، فتح مسلحون من أفراد القبيلة النار على المحتشدين فأصابوا ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص بجروح بليغة. وتشير التقارير إلى أن ثمانية من رجال "الرشايدة" جرحوا في الصدام أيضاً. ونقل جميع الجرحى إلى مستشفيات في كسلا أو الخرطوم.

وفي اليوم نفسه، قامت السلطات السودانية بنشر وحدتين عسكريتين ووحدتين إضافيتين من الشرطة لمساندة الشرطة المحلية واستعادة الهدوء في المخيم. وتلقت منظمة العفو الدولية تقارير بأن 70 عربة محملة برجال مسلحين، ميَّزهم اللاجئون بأنهم من أفراد قبيلة "الرشايدة"، حاولوا دخول المخيمات في اليوم التالي. ومنعتهم وحدات الجيش والشرطة السودانية التي أرسلت إلى المخيمات للتعامل مع العنف الذي وقع من دخولها.

وقد أدت هذه الحوادث والعداء المتزايد بين قبيلة "الرشايدة" وسكان المخيمات إلى تعاظم الشعور بعدم الأمان لدى اللاجئين وطالبي اللجوء في المخيمات. كما أعرب المقيمون في المخيمات عن عدم الثقة بالسلطات السودانية بدرجة خطيرة، ولا يرى معظم هؤلاء أنهم يتمتعون بالحماية في مخيمات اللاجئين. وأبلغ لاجئ عاش في المخيم منذ 1987 منظمة العفو الدولية ما يلي: "اقتصر الوضع فيما سبق على أننا لم نكن نشعر بالأمان ليلاً، ولكن اليوم يقومون باستهدافنا حتى في وضح النهار"، مشيراً إلى المختطفين.

وتقدِّر "المفوضية السامية " عدد من يدخلون السودان من إريتريا شهرياً بنحو 3,000 شخص. وحتى مايو/أيار 2012، ظل ما معدله 2,000 شخص يطلبون اللجوء إلى مخيمات "شجارب" شهرياً، حيث تتم معالجة طلبات لجوئهم لتحديد وضع مقدمي الطلبات وإصدار وثائق لهم. ومنذ مايو/أيار 2012، تراجعت أعداد الواصلين الجدد المسجلين في المخيم بصورة هائلة. وأبلغ أحد المقيمين في المخيمات منظمة العفو الدولية أن التهديد بالاختطاف في "شقارب" يدفع الأفراد إلى عدم طلب الحماية هناك.

4. الاتجار عبر الحدود

يصبح العديد من اللاجئين وطالبي اللجوء الذين يختطفون في السودان ضحايا للاتجار بالبشر، ويباعون فيما بين المجموعات الإجرامية المختلفة على الطريق.[8] وفي معظم الحالات، ينقلون قسراً إلى شبه جزيرة سيناء، في مصر.

وذكر ضحايا للاتجار بالبشر اختطفتهم جهات أخرى غير رجال قبيلة "الرشايدة"- أي متواطئون معهم منتسبون إلى قوات الأمن السودانية أو غيرهم من المواطنين الإريتريين والسودانيين- أنهم سرعان ما بيعوا إلى عصابات إجرام من "الرشايدة". وذكر هؤلاء أنهم بيعوا، عقب ذلك، في الأغلبية العظمى من الحالات، ما بين المجموعات المختلفة من "الرشايدة" في السودان، الذين باعوهم فيما بعد إلى شبكات إجرام لبدو سيناء في مصر. وطبقاً لما ذكره ناجون جرى الاتجار بهم، فإن معظم عصابات الاتجار بالبشر في سيناء هم من البدو.

وتحدث العديد ممن اختطفوا عن أسرهم في شرق السودان، بينما قبض على آخرين وجلبوا إلى مجموعات أخرى. وأثناء عملية الأسر هذه في شرق السودان، تعرضوا للعنف، بما في ذلك للضرب والاغتصاب وللمعاملة القاسية، ولا سيما للحرمان من الطعام والماء، على أيدي من أسروهم. ثم كانت المجموعات تنقلهم قسراً في رحلات مروعة تمتد لعدة أسابيع.

وطبقاً لشهادة الناجين، كان اللاجئون وطالبو اللجوء يتلقون كميات ضئيلة من الطعام أو الماء خلال هذه الرحلات. حيث كانوا ينقلون في العادة في شاحنات وسيارات أخرى مكتظة للغاية، وغالباً في أوضاع تفتقر إلى التهوية الكافية. وذكر بعضهم أن زملاء لهم كانوا يرافقونهم فارقوا الحياة أثناء هذه الرحلات نتيجة الاختناق وسوء التغذية و/أو الجفاف. وما إن يصلوا سيناء، حتى كانوا يحتجزون كأسرى بغرض ابتزاز أقاربهم أو جماعاتهم من الأهالي وتحصيل الأموال منهم. وذكر بعض الأشخاص أنهم بيعوا لمجموعات إجرامية مختلفة داخل سيناء أثناء أسرهم. وقد تلقت منظمة العفو الدولية بعض التقارير من أشخاص بيعوا حتى بعد أن دفعت فديتهم لتأمين إخلاء سبيلهم. ويشير عدد كبير من التقارير إلى أن المخطوفين كانوا يحتجزون في مجمعات في شمال شرقي شبه جزيرة سيناء. وفي بعض الحالات، قابل صحفيون ضحايا ذكروا أنهم فروا من مجمعات في المهدية، بالقرب من رفح.[9]

ويستعين العديد من اللاجئين وطالبي اللجوء الفارين من إريتريا وإثيوبيا، وكذلك مهاجرون من الإقليم، بأشخاص من المهربين لنقلهم إلى خارج بلدانهم وإلى وجهات مختلفة داخل الإقليم نفسه، بحثاً عن الحماية أو عن ظروف أكثر أمناً أو فرص اقتصادية أفضل.[10] ووردت تقارير عن أن الثمن الذي كان يجبى من جانب المهربين لتسهيل عمليات التهريب غالباً ما بلغ بين 1,000 و5,000 دولار أمريكي. وعلى مدار السنتين الماضيتين، تلقت منظمة العفو الدولية عدداً من التقارير عن حالات انتهى الأمر فيها بالمهربين إلى احتجاز من يهربونهم طلباً للفدية أو بيعهم إلى مجموعات إجرامية أخرى تتجر بالبشر بغية ابتزاز أهاليهم.

وتشير المعلومات المتوافرة لمنظمة العفو الدولية إلى أنه ثمة شبكة واسعة من المجموعات الإجرامية التي تضم مهربين ومتجرين بالبشر تعمل عبر الحدود بين إريتريا وإثيوبيا ومصر والسودان. وهي مسلحة تسليحاً كثيفاً، حسبما ذكر. وفضلاً عن ذلك، تتضمن الشبكات عملاء يتولون جمع أموال الفدية في بلدان تشمل إسرائيل والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، ومختلف أرجاء القارة الأوروبية.

5. الأسر والمعاملة الوحشية في سيناء

طبقاً لمعلومات وشهادات تلقتها منظمة العفو الدولية، تعرض العديد من الأشخاص الذين وضعوا في الأسر في سيناء للعنف المفرط وللمعاملة الوحشية أثناء انتظار تسديد أقربائهم الفدية المطلوبة.[11] وتشمل أكثر أساليب العنف استخداماً، حسبما ذكر، الضرب بأدوات مختلفة مثل السلاسل المعدنية والعصي والسياط؛ والحرق بأعقاب السجائر أو بالمطاط والقضبان المعدنية عقب إحمائهما؛ والتعليق من السقف وفي أوضاع ملتوية لفترات طويلة جداً من الوقت؛ وصب البنزين على الجسم وإضرام النار فيه؛ والإجبار على الوقوف لفترات زمنية طويلة في قيظ الصحراء. وذكر بعض الضحايا أنهم صعقوا بالصدمات الكهربائية أو شاهدوا آخرين محتجزين معهم وهم يصعقون بالصدمات الكهربائية. وأورد آخرون أن آسريهم كانوا يبولون عليهم أو يخلعون أظافرهم. وتواترت تقارير عن تعرض الرجال والنساء للاغتصاب، ولأشكال أخرى من العنف الجنسي.

ويقصد بهذه المعاملة الوحشية، ولو جزئياً على ما يبدو، تشديد محنة الأسرى لإشعار أقرباء الضحايا بخطورة الوضع وضرورة الإسراع في دفع الفدية لتأمين إخلاء سبيلهم.

ندوب على ظهر امرأة إريترية ذكرت أنها تعرضت للضرب وللحرق بالبلاستيك المذاب أثناء أسرها في سيناء.
©Amnesty International

وورد أن من احتجزوا كأسرى في سيناء حرموا أيضاً من الطعام والماء والعلاج الطبي والاستحمام لفترات طويلة للغاية. وذكر العديد من الأسرى السابقين كذلك أنهم كانوا مكبلين بالسلاسل خلال فترة أسرهم، وغالباً مع أسرى آخرين. وزُعم أن بعضهم قتلوا لأن أهاليهم لم يتمكنوا من دفع الفدية، أو لإشعار عائلات الأسرى الآخرين بمدى جدية التهديدات. وورد أن آخرين فارقوا الحياة بسبب قسوة المعاملة والظروف التي احتجزوا فيها.

ووصف أحد الناجين ممن احتجزوا كأسرى في سيناء لثمانية أشهر عقب اختطافه من مخيم "شجارب"، في فبراير/شباط 2012، وهو إريتري، ما تعرض له من محنة لمنظمة العفو الدولية على النحو التالي:

"كنا 16 شخصاً- 13 إريترياً وثلاثة إثيوبيين. ما إن وصلنا إلى داخل البيت في سيناء، حتى سُئلنا عن النقود. وقال أحد الشبان، وهو إثيوبي، على الفور إنه لن يكون قادراً على الدفع. فأرادوا [آسروه] أن يجعلوا منه درساً للآخرين؛ ولذا قاموا بتجريده من ملابسه أمامنا وراحوا يضربونه وينخزونه بعصي خشبية كبيرة، ثم أدخلوا عصا في شرجه. وكانت الدماء تسيل من جميع أنحاء جسمه. وعقب ضربه، صبوا النفط على جسمه وأشعلوا فيه النار. وعقب

مفارقته الحياة، تركوا جثته في الغرفة معنا حتى تعفنت وراح الدود يخرج منها. وأجبرونا جميعاً على الإمساك بالجثة، واحداً تلو الآخر."

ووصف كذلك الإساءات اليومية التي كان الأسرى يعانونها، بما في ذلك الضرب المتكرر والتعليق في أوضاع ملتوية واغتصاب الرجال والنساء والحرق بالسجائر والكبريت والبنزين المشتعل، بما في ذلك لمنطقة الأعضاء التناسلية.

وأبلغ ناجٍ آخر، وهو صبي إريتري يبلغ من العمر 17 سنة، منظمة العفو الدولية، أنه أمسك به وهو في ضواحي كسلا مع صديق له في يناير/كانون الثاني 2012 على أيدي مجموعة من مسلحي قبيلة "الرشايدة". وعقب رحلة طالت عدة أسابيع في ظروف قاسية، انتهى به الأمر أسيراً في سيناء، فيما وصفه بمبنى غير مكتمل البناء. وقال إنه كان هناك، في بداية الأمر، 45 شخصاً محتجزين كأسرى، ولكن العدد كان يتباين خلال فترة أسره الطويلة، بسبب إخلاء سبيل بعض الأشخاص، بينما كان آخرون يجلبون إلى المكان. وأبلغ منظمة العفو الدولية أن جميع من كانوا أسرى هناك عانوا من انتهاكات شديدة. وقال إنه شاهد، خلال الأشهر الثمانية من الأسر، سبعة أشخاص يفارقون الحياة نتيجة القتل أو المعاملة العنيفة أو قسوة الظروف. ووصف هذه الظروف على النحو التالي:

"احتجزنا جميعاً في غرفة واحدة؛ وأعطينا قطعتين من الخبز الحاف يومياً. كنا موثقين بالسلاسل المعدنية إلى بعضنا بعضاً، كل أربعة أو خمسة أشخاص معاً. وكان بعضهم [آسروهم] يجبروننا على البقاء عراة تماماً، إما وقوفاً أو جالسين. ولم يسمح لي بالاستحمام ولو لمرة واحدة. أما بالنسبة للمرحاض، فكان هناك دلو في الغرفة وسمح لنا باستخدامه مرة واحدة في اليوم. وكانوا يفكرون سلاسلنا فقط لتعذيبنا، كأن يعلقوننا من السقف... وفي العادة، كنت أضرب بعصي خشبية على جميع أنحاء جسمي أو بأسلاك معدنية أحياناً. وفي بعض الأحيان، كانوا يوثقون يدي ويعلقونني من السقف لساعات. وأحياناً، كانوا يربطون سلكاً بأصابعي ويصعقونني بالكهرباء. وأثناء التعذيب، كانوا يجعلوننا نتصل بعائلاتنا... واغتصبوا النساء في الغرفة نفسها أمامنا؛ وكان ذلك يحدث كل يوم. وكان بعضهم يجبرنا على النظر لمشاهدة ذلك وهو يحدث أمامنا."

شاب إريتري يبلغ من العمر 17 سنة قال إنه عائد عقب أشهر من تكبيله بالقيود والسلاسل من قبل آسريه في سيناء
©Amnesty International

وأفرج عنه عندما دفع أهل منطقته مبلغ 27,000 دولار أمريكي. ورغم مرور أشهر على إخلاء سبيله، كانت الندوب ما زالت ظاهرة على كاحليه، لتشهد على صدق ما أدلى به من أقوال بأنه كان مكبلاً لثمانية أشهر.

وذكر أقارب امرأتين من أربع نساء اختطفن من "شجارب" في 21 يناير/كانون الثاني 2013 أنهم تلقوا مكالمات هاتفية من الضحايا قلن فيها إنهن أسيرات في سيناء، بمصر، وإن آسريهن يطلبون دفع الفدية.

واتصلت إحدى النساء المخطوفات في 21 يناير/كانون الثاني بعائلتها في 10 فبراير/شباط، وأبلغتهم بأنها قد اختطفت على

أيدي رجال من قبيلة "الرشايدة"، وأنهم يطلبون 30,000 دولار أمريكي كفدية لإخلاء سبيلها. وأبلغت والدتها منظمة العفو الدولية ما يلي:

"كانت ابنتي تبكي وتطلب المساعدة. أخبرتني أنه بقي أمامي خمسة أيام لمحاولة إيجاد مبلغ 30,000 دولار أمريكي، وإلا فسيقتلونها. نحن لا نملك حتى ما يكفي لإطعام أطفالها، فمن أين سنعطيهم كل هذه النقود."

وقد عادت والدة المرأة- التي قدمت من إريتريا لتولي المسؤولية عن أطفال ابنتها عقب اختطافها وتركهم بلا راعٍ- إلى إريتريا، ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من الاتصال بها عقب هذا الحديث. ولا تعرف المنظمة شيئاً عن مصير ابنتها.

وأبلغت زوجة رجل إريتري اختطف في يناير/كانون الثاني 2013 منظمة العفو الدولية أنها تلقت مكالمة هاتفية مماثلة. حيث اختطف الرجل بالقرب من بيته في المخيمات، صباح 10 يناير/كانون الثاني. وطبقاً لطفل شاهد الحادثة، قبض أربعة رجال عليه وأجبروه على الصعود إلى سيارتهم. وبعد 12 يوماً، اتصل الزوج بزوجته وأخبرها بأنه أسير في سيناء، وأنه يتعرض للضرب والتعذيب. وكان مختطفوه يطالبون بدفع 40,000 دولار أمريكي فدية له. وهددوا بقتله إذا لم يتلقوا المبلغ.

وأبلغت زوجته منظمة العفو الدولية ما يلي:

"والداه متوفيان، وقد توفيت شقيقاته الثلاث في الحرب [الإريترية- الإثيوبية]، وليس له أحد سواي. لا أملك أية نقود؛ وبالكاد أستطيع إطعام أطفالي الأربعة. ولم أعد أعرف ماذا أفعل."

وتلقت منظمة العفو الدولية معلومات بأن امرأة إريترية أخرى اختطفت من منطقة "شجارب" في أوائل يناير/كانون الثاني 2013 ونقلت قسراً إلى سيناء، قد توفيت في 13 فبراير/شباط 2013 نتيجة للمعاملة الوحشية. وكانت إحدى ساقي المرأة مبتورة، وفقدت ساقها الصناعية عندما أمسك بها المختطفون بالقوة وأجبروها على الذهاب معهم وتركها خلفها. وورد أنها أبلغت مختطفيها بأنها لا تملك سبيلاً لدفع مال لهم وباستطاعتهم "فعل ما يشاؤون بها". فما كان منهم إلا أن انهالوا عليه بالضرب المبرح، وقاموا بحرق لسانها بالسجائر، وحرمت من الماء والطعام. وأخبرت امرأة كانت محتجزة معها أقاربها في "شجارب" عن وفاة المرأة أثناء مكالمة هاتفية معهم حتى يمرروا الرسالة لأقارب المرأة.

وفي نهاية فبراير/شباط 2013، سجلت ناشطة إريترية مكالمة هاتفية أجرتها مع فتاة تبلغ من العمر ثماني سنوات ووالدها، المحتجزين حالياً في سيناء. ووصفت الفتاة حالتها بالقول إنها "قد تعرضت للضرب بالعصي وللحرق بالنار" وإنها لا تأكل "سوى رغيفاً واحداً كل يومين". وذكرت أنها قد شاهدت ثلاثة أشخاص يموتون وهم محتجزون. وأبلغ والدها الناشطة كيف أن ابنته ظلت تبكي طيلة 24 ساعة بعدما شاهدت والدتها وهي تصعق بالصدمات الكهربائية. وقال إنه وزوجته وابنته اختطفوا بالقوة في شرق السودان، في مطلع يناير/كانون الثاني 2013، وبيعوا ثلاث مرات لعصابات مختلفة ما بين كسلا وسيناء.

وطبقاً لمعلومات حصلت عليها منظمة العفو الدولية، فإن ضحايا الخطف والاتجار بالبشر الذين أخلي سبيلهم في يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط 2013 وتمكنوا من الوصول إلى القاهرة، وبينهم أطفال صغار، كانوا قد تعرضوا لمعاملة وحشية وللاغتصاب أثناء أسرهم في سيناء. ودفع بعضهم ما يصل إلى 40,000 دولار كفدية للإفراج عنه.

وكثيراً ما ينتهي المطاف بالأشخاص من ضحايا الاختطاف والاتجار بالأشخاص والمعاملة اللاإنسانية، في إسرائيل أو مصر أو إثيوبيا، عقب إخلاء سبيلهم. وأغلبية ضحايا سيناء موجودون حالياً في إسرائيل.

6. توصيات

يمتد طريق الهجرة في الوقت الراهن من إريتريا، عبر إثيوبيا والسودان، إلى مصر. وتوجد أغلبية ضحايا الانتهاكات في سيناء ممن أخلي سبيلهم حالياً في إسرائيل، بينما يتواجد بعضهم في مصر، وعدد أقل من ذلك في إثيوبيا. وقد تناقص عدد الأفراد الذين يدخلون إسرائيل إلى حد كبير مع استكمال السياج الحدودي بين إسرائيل ومصر، وإنفاذ إسرائيل "قانون منع التسلل" اعتباراً من يونيو/حزيران 2012.

ويتعين على الدول التي يجتازها هذا الطريق أن تزيد بصورة كبيرة من جهودها الوطنية لمكافحة الانتهاكات التي ترتكب ضد المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين، كما يجب عليها زيادة مشاركتها في مبادرات الأمم المتحدة و"المنظمة الدولية للهجرة" الرامية إلى التصدي للاختطاف وللاتجار بالبشر في الإقليم.

السودان

تعترف منظمة العفو الدولية بالجهود التي بذلتها السلطات السودانية حتى الوقت الراهن للتصدي لعمليات الاختطاف من مخيمات "شجارب"، بما في ذلك القبض على بعض المشتبه بهم ومقاضاتهم. بيد أن المنظمة تشعر بالفزع بسبب استمرار عمليات الاختطاف في مخيمات "شجارب"ومحيطها، وحيال عدم كفاية تدابير الأمن والسلامة في المخيمات، بصورة بادية للعيان، الأمر الذي يفاقم انكشاف المقيمين فيها لأخطار الاختطاف والاتجار بالبشر. ويثير بواعث القلق على نحو خاص ما يتردد من مزاعم عن تورط أفراد في "جهاز الأمن والمخابرات الوطني"، أو تواطئهم، في عمليات اختطاف اللاجئين وطالبي اللجوء والاتجار بهم.

وتدعو منظمة العفو الدولية حكومة السودان إلى ما يلي:

تدعو منظمة العفو الدولية السلطات السودانية،[12] بالتعاون مع "المنظمة الدولية للهجرة" وغيرها من هيئات الأمم المتحدة العاملة للتصدي لهذه المسألة، وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، إلى ما يلي:

- ضمان أمن اللاجئين وطالبي اللجوء في السودان، ومن يتعرضون لخطر الانتهاكات على أيدي المتجرين بالبشر والمجموعات الإجرامية، وهم في طريقهم إلى السودان أو عبره أو إلى الخروج منه. وينبغي للتدابير المتخذة أن تشمل، كأولوية، اتخاذ تدابير أمنية كافية في مخيمات "شجارب" للاجئين، وبالقرب من مركز الاستقبال التابع "للمفوضية العليا للاجئين"، ووضع هذه التدابير موضع التنفيذ فوراً وإدامتها؛

- الإسراع في إقرار التشريع الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر، الذي تجري صياغته حالياً، للتأكيد على أن الاتجار بالأشخاص جريمة جنائية، ولتوفير التدابير الضرورية الأخرى لمكافحة الاتجار بالبشر. وينبغي أن تشمل هذه التدابير تعزيز إجراءات إنفاذ القوانين وتحسيس موظفي أجهزة الشرطة والهجرة بأمور الاتجار بالبشر، وكذلك اتخاذ التدابير المتعلقة بحماية الضحايا وتوفير الدعم لهم؛

- إجراء تحقيقات سريعة وفعالة ومحايدة في جميع مزاعم تورط منتسبي قوات الأمن السودانية، أو تواطئهم، في اختطاف اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين. وحيثما تتوافر أدلة مقبولة كافية، يتعين توجيه الاتهام إلى الأشخاص المشتبه بهم ومحاكمتهم وفق إجراءات تتواءم مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، ودون اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛

- بذل جهود جادة لتقديم جميع الأشخاص المتورطين في جرائم الخطف والاتجار بالبشر إلى ساحة العدالة؛

- ضمان تيسير وصول طالبي اللجوء الذين وقعوا ضحايا للاتجار إلى إجراءات نزيهة وفعالة لطلب اللجوء، وحمايتهم من الإعادة القسرية أثناء إجراءات نظر طلباتهم.

مصر

من واجب الحكومة المصرية حماية أي شخص موجود ضمن أراضيها أو يخضع لولايتها القضائية، من الاتجار به أو التعرض للعنف وللعقوبة القاسية وغيرهما من الانتهاكات.[13]

ففي مصر، لا يزال ضحايا الانتهاكات في سيناء، إلى جانب طالبي اللجوء الآخرين، يخضعون للاعتقال بجرائم تتصل بالهجرة. وينبغي أن لا يفرض الاعتقال لأغراض مراقبة الهجرة إلا في أكثر الظروف استثنائية، وأن يستند إلى تقييم الحالة الشخصية للفرد المعني، على أساس كل حالة بمفردها؛

وتدعو منظمة العفو الدولية السلطات المصرية إلى ما يلي:

- بذل جهود عاجلة وجوهرية لوقف الانتهاكات الجارية ضد اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين في البلاد بما في ذلك في شبه جزيرة سيناء ؛

وينبغي على السلطات المصرية، على وجه الخصوص:

- تعزيز آلية الاستجابة الخاصة بإنفاذ القوانين لشكاوى انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أرجاء مصر، بما في ذلك سيناء؛

- تدريب الشرطة وموظفي الهجرة على التعامل مع أمور الاتجار بالبشر، بما في ذلك التعرف على حالات الاتجار، والوعي بحاجات الضحايا؛

- التحقيق في بلاغات الخطف والاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، حيثما توافرت أدلة مقبولة كافية، والقبض على المشتبه بهم ومقاضاتهم في محاكمات سريعة ونزيهة تلتزم بالمعايير الدولية، ودون اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛

- التحقيق فوراً في البلاغات التي تتحدث عن احتجاز الرهائن في مجمعات في شمال شرق شبه جزيرة سيناء، التي جرى إبلاغ السلطات العامة عن بعضها. واتخاذ خطوات لتحرير جميع الأشخاص المحتجزين كأسرى وضمان تلقيهم على الفور العناية الطبية، وتيسير وصولهم إلى إجراءات فعالة لطلب اللجوء؛

- بذل جهود جوهرية لحماية ضحايا الاتجار وغيره من الانتهاكات في سيناء، وتقديم الدعم لهم. ويجب أن تشمل هذه وضع تدابير لتحديد ضحايا الاتجار وغيره من الانتهاكات في سيناء وتقديم المساعدة لهم، بما في ذلك توفير سبل ميسرة لهم للحصول على الدعم الطبي والنفسي- الاجتماعي، وغير ذلك من خدمات إعادة التأهيل، طبقاً للمعايير الدولية؛

- ضمان عدم اعتقال طالبي اللجوء، ممن لا يحملون وثائق ثبوتية وكانوا ضحايا للاتجار، أو توجيه الاتهام إليهم بالدخول غير القانوني، وضمان عدم اعتقال طالبي اللجوء إلا في أشد الظروف استثنائية واستناداً إلى تقييم

للحالة الشخصية للفرد المعني، على أساس كل حالة بمفردها؛

- ضمان إتاحة فرصة الاستفادة من إجراءات نزيهة وفعالة لطلب اللجوء، وللاتصال بمكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، لجميع طالبي اللجوء، بمن فيهم ضحايا الاتجار، وتوفير الحماية لهم من الإعادة القسرية أثناء نظر طلباتهم؛

- التعاون الكامل مع الهيئات الدولية الأخرى، بما فيها "المنظمة الدولية للهجرة" والأمم المتحدة، وسواهما من الحكومات الإقليمية، في جهودها ومبادراتها للتصدي لهذه المسألة على نحو يتساوق مع حقوق الإنسان؛

- إفساح المجال "للمنظمة الدولية للهجرة" و"للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين"، ولغيرهما من المنظمات المعنية، ودون عوائق، لدخول مرافق الاحتجاز المستخدمة للتحفظ على طالبي اللجوء واللاجئين في سيناء.

إريتريا

تتسبب الانتهاكات المنهجية والمتفشية للحقوق الإنسانية للإريتريين، ولا سيما التجنيد غير المحدود بأجل للكبار في الخدمة الوطنية، بفرار آلاف الإريتريين من بلادهم كل شهر.

وتدعو منظمة العفو الدولية الحكومة الإريترية إلى ما يلي:

- ضمان اتساق أي تعاون في الجهود الإقليمية للتصدي للاتجار بالبشر مع القانون والمعايير الدوليين، وعدم تعدّيه، بأي صورة من الصور، على الحقوق الإنسانية للأشخاص في إريتريا، بما فيها، تخصيصاً، حرية التنقل؛

- التحقيق في المزاعم التي تشير إلى تورط مسؤولين إريتريين كبار في جرائم الاختطاف والتهريب، وتقديم الأشخاص المسؤولين إلى ساحة العدالة ضمن إجراءات سريعة ونزيهة للمحاكمة العادلة تتواءم مع المعايير الدولية، ودون اللجوء إلى فرض عقوبة الإعدام.

إسرائيل

يتعين على إسرائيل، بصفتها وجهة لضحايا الاتجار بالبشر والانتهاكات في سيناء، إقرار أنظمة محسنة للتعرف على الضحايا وإتاحة إجراءات نزيهة وفعالة لهم كي يتقدموا بطلباتهم للجوء، وتقديم خدمات الدعم الكافية لهم.

فما زالت إسرائيل تعتقل آلاف طالبي اللجوء، بمن فيهم ضحايا لانتهاكات في سيناء، بموجب "قانون منع التسلل". ويتيح القانون اعتقال أي شخص يدخل إسرائيل دون إذن رسمي لثلاث سنوات أو أكثر، وينطبق على الكبار والأطفال، على السواء. ولا حاجة للقول بأن الاعتقال لأغراض تتعلق بمراقبة الهجرة لا يجوز أن يتم إلا في أكثر الظروف استثنائية، وينبغي أن يتم بناء على تقييم للحالة الشخصية للفرد المعني، وعلى أساس كل حالة بمفردها.

وفضلاً عن ذلك، فإن الأفراد الذين يخضعون للاحتجاز المطول، بما في ذلك الأفراد الذين يصبحون في حالة من الضعف الشديد بسبب العنف والقسوة، يحتاجون إلى مستويات عالية من الرعاية والعلاج. ومرفق الاعتقال ليس المكان المناسب لتقديم مثل هذه الرعاية.

وتدعو منظمة العفو الدولية الحكومة الإسرائيلية إلى ما يلي:

- الإفراج فوراً عن جميع طالبي اللجوء المعتقلين الذين لم يجر تقييم فردي مفصّل لحالاتهم ولضرورة احتجازهم. وينبغي لأي قرار باعتقال طالبي اللجوء أن يفي دائماً بمتطلبات المعايير الدولية المتعلقة بقانونية

الاحتجاز، كما ينبغي أن يستند إلى تقييم تفصيلي لكل حالة بمفردها. فالقانون الدولي واضح في مسألة أنه يتعين على سلطات الدول تبيان ضرورة الاحتجاز وتناسبه مع الغرض المتوخى، في كل حالة فردية من حالات الاحتجاز؛

- ضمان إتاحة الفرصة أمام جميع طالبي اللجوء فوراً كي يستفيدوا من إجراءات نزيهة وفعالة للجوء، وحمايتهم من العودة القسرية أو عمليات الإبعاد إلى دول ثالثة أثناء نظر طلبات لجوئهم؛

- إقرار نظام شامل وشفاف للتعرف على ضحايا الاتجار بالبشر وغيره من الانتهاكات في سيناء، وتطبيقه على من يصلون إلى الحدود ومن أصبحوا داخل البلاد؛

- إتاحة الفرصة لضحايا الاتجار وغيره من الانتهاكات للاستفادة من الخدمات الطبية والنفسية- الاجتماعية وغيرهما من خدمات إعادة التأهيل على نحو يفي بمتطلبات المعايير الدولية.

التعاون الإقليمي

تقتضي الأوضاع بذل جهود جوهرية من جانب جميع دول الإقليم لمكافحة الاتجار بالبشر وحماية طالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين من انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداء عليها. ولكن الجهود على المستوى القطري وحده لا تكفي. ولا بد من التعاون والتنسيق بدرجة كبيرة بين جميع الحكومات التي يجتاز طريق الاتجار بالبشر أراضيها- أي إثيوبيا والسودان ومصر- لتحقيق رد فعال على عمليات التهريب والاتجار بالبشر.

وتدعو منظمة العفو الدولية جميع الحكومات الواقعة على طريق الاتجار بالبشر إلى ما يلي:

- وضع إجراءات لزيادة التنسيق الفعال والملتزم بحقوق الإنسان في مجال تنفيذ القانون وإجراءات الهجرة، ولا سيما فيما يتصل بالتحديد السريع لهوية المتجرين بالبشر والقبض عليهم، والتعرف على ضحايا الاتجار بالأشخاص ومساعدتهم وحمايتهم؛

- ضمان تساوق التعاون بين الدول مع القانون والمعايير الدوليين، وعدم تعديه بأية صورة من الصور على حقوق طالبي اللجوء واللاجئين وسلامتهم، ولا سيما فيما يتعلق بحقهم في حرية التنقل وحقهم في طلب اللجوء.

الهوامش

[1] يقدر "مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة" أن هناك نحو 89,000 لاجئ في شرق السودان، 99.4% منهم إريتريون. ويعيش قرابة 30,000 من هؤلاء حالياً في مخيمات "شقارب". ويشمل هذا القادمين الجدد، ولكن كذلك أريتريين فروا إلى السودان أثناء حرب الاستقلال الإريترية ضد إثيوبيا (ما بين ستينيات وأوائل تسعينيات القرن الماضي). ولا يزال القمع السياسي واحتمالات التجنيد في الخدمة الوطنية، التي استمرت لعقود، يتسببان بفرار نحو 3,000 شخص شهرياً من إريتريا. وطبقاً لتقديرات المفوضية العليا للاجئين، تغادر نسبة كبيرة منهم إريتريا عبر السودان.

[2] أنظر الصفحة 9 والهامش 5.

[3] أنظر الصفحة 9 والهامش 6.

[4] المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، "اللاجئون والرشايدة: تهريب البشر والاتجار بالأشخاص من إريتريا إلى السودان ومصر"، مارس/آذار 2013،
http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/human%20smuggling%20and%20trafficking%20from%20Eritrea%20to%20Sudan%20and%20Egypt.pdf

[5] أنظر، مثلاً، "أطباء من أجل حقوق الإنسان- إسرائيل" و"الخط الساخن للعمال المهاجرين"، "عذبوا في سيناء ومحبوسون في إسرائيل: اعتقال ضحايا التعذيب والاسترقاق بموجب قانون مكافحة التسلل"، http://www.scribd.com/doc/112198648/Tortured-in-Sinai-Jailed-in-Srael-Eng؛ ووردت تقارير أيضاً في عدد أقل من الحالات بتواطؤ قوات الأمن السودانية المتمركزة على الحدود بين إثيوبيا والسودان أو تورطها في أعمال الخطف.

[6] فريق الرصد التابع للأمم المتحدة المعني بالصومال وإريتريا، "تقرير فريق الرصد التابع للأمم المتحدة المعني بالصومال وإريتريا عملاً بقرار مجلس الأمن الدولي 2002 (2001)"، (يوليو/تموز 2012)، http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2012/545

[7] كثيراً ما يرد ذكر "الرشايدة" في شهادات المقيمين في مخيمات "شجارب" وعائلات الضحايا المختطفين ومن تمكنوا من النجاة من الأسر. وهم قبيلة بدوية ترعى الجمال تقليدياً ويتواجدون في إريتريا وشرق السودان، بين جملة مواضع. وفي السودان، يعيش العديد منهم بمحاذاة الحدود مع إريتريا، في منطقة تدعى مستورة.

[8] الاتجار بالأشخاص هو "تجنيد أو نقل أو ترحيل أو إيواء أو استقبال الأشخاص، عن طريق التهديد أو استخدام القوة أو أشكال أخرى من الإكراه، أو عن طريق الاختطاف أو التحايل أو الخداع، أو إساءة استخدام السلطة أو استغلال حالة ضعفهم، أو إعطاء أو تلقي دفعات مالية أو منافع للحصول على موافقة شخص يتمتع بالسيطرة على شخص آخر، بغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال، في الحد الأدنى، الاستغلال في دعارة الآخرين أو في أشكال أخرى من الاستغلال الجنسي، والعمل القسري أو الخدمات القسرية، والعبودية أو الممارسات المشابهة للعبودية، والاسترقاق أو انتزاع الأعضاء البشرية." بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص وقمعه ومعاقبته، وخصوصاً النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية" (المادة 3(أ)). [ترجمة غير رسمية]

[9] أنظر، مثلاً، "الموقف في سيناء"، سلسلة أشرطة وثائقية يمكن الاطلاع عليها من الموقع:
http://thecnnfreedomproject.blogs.cnn.com/2012/09/26/stand-in-the-sinai-now-online/

[10] التهريب هو "تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"، "بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية* (2000).

[11] يأتي العديد من الضحايا من عائلات فقيرة تواجه صعوبات كبيرة في سعيها لجمع ما يكفي من المال لدفع الفدية. وعائلات العديد من الضحايا هي نفسها من اللاجئين في بلدان لا فرص اقتصادية لها فيها، أو لا تجد فيها ما يكاد يكفيها؛ ولا تزال العديد من العائلات تقيم في إريتريا، حيث يجري تجنيد قسط كبير من السكان في الخدمة العسكرية الإلزامية إلى أجل غير مسمى، وبأجر شهري لا يفي بسد الحاجات الأساسية للعائلة. والاقتصاد في إريتريا في حالة تبعث على اليأس. ولذا فإن العديد من عائلات الضحايا تضطر إلى محاولة أي شيء للحصول على النقود، بما في ذلك بيع الممتلكات والأمتعة، وطلب العون من المجتمع المحلي، والتماس العون بأشكال أخرى.

[12] السودان دولة طرف في "الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين" لسنة 1951، وفي البروتوكول الملحق بها لسنة 1967، وفي "اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية التي تحكم الجوانب المحددة لمشكلات اللاجئين فى إفريقيا".

[13] مصر دولة طرف في عدة اتفاقيات دولية على صلة مباشرة بالاتجار بالبشر وبحقوق طالبي اللجوء واللاجئين، بما في ذلك "بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص ، وبخاصة النساء والأطفال" (صدقت عليه في 2004)؛ واتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951 (صدقت عليها في 1981). وتخضع السلطات المصرية كذلك للقوانين الوطنية بشأن الاتجار بالبشر، بما في ذلك "القانون رقم (64) لسنة 2010 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر")، الذي تبناه مجلس الشعب في 2 مايو/أيار 2010 ونشر في الجريدة الرسمية في 9 مايو/أيار 2010، وكذلك "اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة الاتجار بالبشر"، القرار الصادر عن رئيس الوزراء رقم 3028 لسنة 2010، بتاريخ 6 ديسمبر/كانون الأول 2010.

منظمة العفو الدولية

International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW

www.amnesty.org/ar

منظمة العفو الدولية